

Distr.: Limited
14 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، أنطونيو برنارديني (إيطاليا) على أساس

المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.4

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بـاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بـاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية^(١)، ومذكرة الأمين العام عن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية^(٢)،

(١) A/59/270.

(٢) A/59/272.

وقد نظرت في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيويورك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٣)،

وإذ تقر بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وبأنه لا يزال يتعين إنجاز ما هو أكثر من ذلك،

وقد صممت على مواصلة تنفيذ هذه الالتزامات والاتفاقات ومواصلة العمل على أساسها، وتعزيز الإشراف المنسق والمتسق لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في تمويل عملية التنمية،

وإذ تشير إلى دعوة منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز علاقتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وإذ تلاحظ ما يجري على الساحة الدولية من جهود ومساهمات ومناقشات تهدف إلى تحديد ما يمكن من مصادر مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، والداخلية والخارجية، في إطار متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مع التسليم بأن بعض من هذه المصادر وطرق استخدامها تدخل في نطاق السلطات السيادية للدول،

وإذ ترحب في هذا الصدد بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء كل من البرازيل وفرنسا وشيلي، ورئيس حكومة أسبانيا، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لعقد اجتماع لقادة العالم حول العمل لمكافحة الجوع والفقر،

وإذ تلاحظ أيضا تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية المعنون ”إطلاق روح تنظيم المشاريع الحرة: تسخير الأعمال التجارية من أجل الفقراء“^(٤)،

وإذ تلاحظ التحليل المتواصل الذي يجريه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المذكور في بيان لجنة التنمية المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للاقتراحات المتعلقة بطرائق التمويل من أجل إكمال تدفقات والتزامات المعونة المتزايدة بآليات مبتكرة، وإمكانية تحقيق ذلك من الناحية التقنية،

(٣) A/59/72-E/2004/73.

(٤) انظر الموقع <http://www.undp.org/cpsd> على شبكة الإنترنت.

وإذ ترحب بالدعم المقدم من الدول الأعضاء لمكتب تمويل التنمية من أجل تنظيم مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في حدود الولاية المسندة إليه، ووفقا للقرار ٢٣٠/٥٨،

وإذ تقر بالصلة القوية بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(٥)،

١ - تكرر دعوها إلى تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تنفيذا تاما ومواصلة العمل على أساسها؛

٢ - تشدد على أهمية المشاركة التامة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) على كافة المستويات، وتشدد أيضا على أهمية مشاركتهم التامة في عملية متابعة مونتييري، وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، وبخاصة الإجراءات المتعلقة باعتماد وثائق التفويض وطرائق المشاركة المطبقة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية؛

٣ - تؤكد، وفقا لتوافق آراء مونتييري، على ما يلي:

(أ) أهمية تنفيذ الالتزام بالسياسات السليمة وبالحكم الرشيد على جميع المستويات وبسيادة القانون؛

(ب) أهمية تنفيذ الالتزام بتهيئة بيئة تمكينية لتعبئة الموارد المحلية، ووضع سياسات اقتصادية سليمة وإقامة مؤسسات ديمقراطية ثابتة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين البنية الأساسية، كأساس للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛

(ج) أهمية تنفيذ الالتزام بتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية كعنصر مكمل للجهود التنمية المبذولة على الصعيد الوطني؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام التشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن توسيع التعاون القائم حاليا بين المنظمتين في القضايا المتصلة بتمويل التنمية، ومواصلة العمل لوضع طريقة مخصصة للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الإعداد للمؤتمر

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(٦) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

الدولي لتمويل التنمية بالاستفادة على نحو أفضل من الإمكانيات التي يتيحها الإطار القائم للتعاون؛

٥ - **تسلم** بالمسائل التي تهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال بوجه خاص، والتي أقرها توافق آراء مونتيري في الفقرة ٢٨ منه، وأهمية إقامة نظام تجاري عالمي قائم على القانون ومفتوح وغير تمييزي وعادل، فضلا عن تحرير التجارة بصورة معقولة، وما يمكن أن يقوم به ذلك من دور حاسم في حفز النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الفائدة للبلدان في جميع مراحل التنمية، وخاصة في حالة البلدان النامية، التي تظل التجارة فيها تشكل أحد أهم مصادر تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، فإنها إذ ترحب بالقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذي يعيد تأكيد تقييد الأعضاء والتزامهم بالأبعاد الإنمائية لخطة الدوحة الإنمائية^(٧)، التي تضع احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا في صلب برنامج عمل الدوحة؛

٦ - **تلاحظ** اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بضرورة مواصلة بذل الجهود لزيادة المساحة المالية المتاحة أمام الاستثمار في البنية الأساسية في حدود المعقولة المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون؛

٧ - **تقرر** أن تواصل نظرها في موضوع المصادر المبتكرة والإضافية الممكنة لتمويل التنمية من كافة المصادر، العامة والخاصة، والداخلية والخارجية؛ أخذا في الحسبان ما يجري على الساحة الدولية من جهود ومساهمات ومناقشات ضمن الإطار الشامل العام لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٨ - **تسلم** بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في توليد مصادر جديدة لتمويل التنمية، وتؤكد على أهمية تبني سياسات وأطر تنظيمية مناسبة على الصعيد الوطني، بصورة تتسق مع القوانين الوطنية، لتشجيع الأعمال التجارية الدينامية التي تعمل بصورة سليمة من أجل زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر، مع التسليم في الوقت ذاته بأن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومات في الاقتصادات القائمة على أساس السوق يتفاوت من بلد إلى آخر؛

٩ - **تؤكد مجدداً** الحاجة إلى اعتماد سياسات واتخاذ تدابير للتقليل من تكاليف إتمام تحويلات المهاجرين إلى البلدان النامية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٠ - **تلاحظ** أنه في حين يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، فإنه لا يزال تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال متفاوتا، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل ابتكار تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من آليات الإقراض وضمانات المخاطر وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية تمكينية لاجتذاب الاستثمارات، بعدة طرق من بينها خلق مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ به، مع آليات ملائمة لإنفاذ التعاقدات واحترام حقوق الملكية؛

١١ - **تذكر** بالالتزامات المعلنة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية برفع مستوى وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وترحب في هذا الصدد بالزيادة التي تحققت مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية والتي تمثل تقدما نحو بلوغ الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، فضلا عن التقدم الذي أعلن بعض البلدان تحقيقه، بما في ذلك في بعض الحالات بتحديد أطر زمنية واضحة لبلوغ ذلك الهدف، وتحت البلدان المتقدمة النمو، التي لم تفعل ذلك، على أن تبذل جهودا ملموسة لبلوغ الهدف المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تبلغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية، وما يتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، وتشجع البلدان النامية على مواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في كفاءة استغلال المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة فعالة للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

١٢ - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها البلدان المانحة والبلدان المتلقية لتحسين فعالية المعونات، استنادا إلى الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال وضع سياسات سليمة على كافة المستويات، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وفقا لتوافق آراء مونتييري؛

١٣ - **تشدد** على أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحري الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تتسق مع أهداف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية المستدامة، وكذلك مع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد أنه رغم إحراز قدر من التقدم، فإن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإكمال فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتمكن من تحقيق قدرة دائمة على تحمل ديونها،

وتؤكد أهمية تشجيع الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وضرورة مساعدة البلدان على إدارة ديونها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر الوفاء بها، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المنح، كما ترحب في هذا الصدد بالجهود المستمرة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار مستقبلي لتحمل الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل، فضلا عن المناقشات الجارية بشأن المبادرات الأخرى الرامية إلى كفاية تحمل الديون في الأجل الطويل، بما في ذلك من خلال تخفيض الديون أو شطبها، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٤ - تؤكد أهمية تعزيز الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بتمثيل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال ومشاركتها مشاركة فعالة في عمليات صنع القرار؛

١٥ - تشدد على أن الفساد على جميع المستويات يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال، وتؤكد مجددا الالتزام الذي أعرب عنه في مونتيري لجعل مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، وترحب بالإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو جميع الحكومات التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٨) أو تصدق عليها بعد لأن تفعل ذلك؛

١٦ - تقر أن تنظر، في الشطر الأول من عام ٢٠٠٥، في الطرائق الملائمة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة التطورات في الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع تنظيمه في عام ٢٠٠٥، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية تمويل التنمية للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبط بهما من مجالات؛

١٧ - تكرر إعلان التزامها بأن تنظر خلال عام ٢٠٠٥ في مواعيد وطرائق عقد مؤتمر متابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المطلوب في الفقرة ٧٣ من توافق الآراء؛

(٨) القرار ٤/٥٨، المرفق.

١٨ - تؤكد على أهمية المتابعة الحكومية الدولية الفعالة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتذكر في هذا الصدد بالفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري وبالقرار ٢٣٠/٥٨، وتكرر تأكيد ضرورة مواصلة استكشاف سبل لتعزيز المتابعة، وتقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظرها؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجمعية العامة البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار هذا البند، تقييما تحليليا سنويا عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة.
